لتحرير المناطق المحتلة . ومن هنا تتضح الدوافع الكامنة وراء الاقتراح ، التي هي اقرب الى المنافسة على الاسواق بين منتوجات المناطق المحتلة والمنتوجات اللبنانية منها الى الدوافع القومية .

٢ — ان قبول « مكتب مقاطعة اسرائيل » للاقتراح ثم عدوله عنه يشير الى مدى تخبط هذا المكتب . فالموافقة على مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة دون الاقتران بخطة تحرير جدية ، تخدم عملية ربط اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي ، وهذا ما يسعى اليه منذ اعوام وزير الدفاع موشيه ديان بخطته المعروفة « بالدمج الاقتصادي » .

في الفترة الواقعة بين قبول الاقتراح والعدول عنه اخذت الزعامة التقليدية في الضفة الغربية تتحرك، لا لكي تفشل المقاطعة فحسب ، بل لتبحث ايضا مجمل اوضاع الضفة ، في مؤتمر يضم رؤساء البلديات يعقد في بيت ساحور ، الامر الذي ادى الى اصطدام هذه الزعامة بالطرفين ذوي النفوذ في الضفة ، فالطرف الاسرائيلي لا يريد لهذه الزعامة ان تصل الى درجة من النفوذ تمكنها من البت في مصير المناطق المحتلة ، لان رئيسة الوزراء غولدا مئير لا تزال تؤمن « بعدم وجود شيء اسمه فلسطيني » . اما الطرف الاخر فانه يتخوف من تصاعد حجم قوتها تحت الحكم الاسرائيلي لدرجة تؤدي بها في النهاية الى الدعوة الى « الكيان الفلسطيني » وبالتالي الانفصال عن الضفة الشرقية . ومن مظاهر التخوف لدى هذين الطرفين قدوم شخصيتين في البرلمان الاردني هما الدكتور قاسم الريماوي وعلي داوود الرمحي في نهاية شهر تموز الى الضفة الغربية ضمن « زيارات الصيف » موفدين من قبل الحكومة الاردنية « لبذل الجهود من اجل احباط تنظيم فلسطيني مستقل في الضفة الغربية ، وللحيلولة دون خلق كيان فلسطيني بها » (معاريف ٧١/٨/١) ، واشتراط الطرف الاسرائيلي ممثلا في الحاكم العسكري للضفة باقتصار البحث في مؤتمر بيت ساحور على موضوع المقاطعة فقط ، دون التطرق الى اي موضوع اخر .

ومن الجدير بالذكر ان بعض رؤساء البلديات قد طرح اثناء الاعداد لمؤتمر بيت ساحور مواضيع اخرى ملحة ، من بينها اجراء انتخابات بلدية في الضفة ، وسياسة النظام الاردني تجاه المقاومة الفلسطينية ، وموضوع اقامة جامعة في الضفة الغربية . غير ان التشكيلة الحالية للزعامة التقليدية في الضفة تحول دون البت في مواضيع تحمل طابعا سياسيا ، لتعدد مشارب واهواء هذه الزعامة التي تنقسم بشكل عام الى ثلاثة اقسام : قسم موال للسلطات الاردنية ، واخر مستقل ، والقسم الثالث موال للسلطات الاسرائيلية ، مثل رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري الذي اخذ في الآونة الاخيرة يجتمع بكثرة مع ديان ، ويندد بالنظام الاردني وبالمقاومة معا ، ومثل رئيس بلدية بيت جالا خميس جبران الذي اخذ يدعو صراحة الى الحاق مدينته باسرائيل : « انني اعرف ان اسرائيل لن تتنازل ابدا عن القدس ، وانني ارغب ان اكون مرتبطا بالقدس تحت حكم اسرائيلي او اردني ، ولكننا نفضل ان نكون مرتبطين بالقدس الاسرائيلية » (معاريف ٧١/٨/١١) .

غير ان هذه التشكيلة من الزعامة المتعددة الاهواء والاتجاهات ، تتحد وتجمع على الاتفاق اذا كان الموضوع المطروح يمس مصالحها الذاتية ، خاصة مثل موضوع مقاطعة منتوجات الضفة الغربية ، ويكفي ان نشير هنا الى ان رئيس بلدية بيت ساحور نيقولا ابو عيطة يمتلك معملا لمنتوجات البلاستيك ، كما وان رئيس بلدية اريحا صالح عبدو يعتبر من رجال الاعمال « الذين يتعاملون بالملايين » ، وفيما يتعلق برئيس بلدية نابلس معزوز المصري فانه يعتبر هو وعائلته من المشرفين على صناعة الصابون في نابلس ، اما رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري فانه يسيطر على تصدير عنب الخليل .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان رؤساء الغرف التجارية في الضفة رأوا ان معالجة موضوع المقاطعة تدخل ضمن مجال عملهم ، وليس ضمن مجال عمل رؤساء البلديات . وقد عقد رؤساء غرف التجارة اجتماعا في ٧١/٨/١٥ في مدينة القدس واتخذوا قرارا بايفاد بعثة الى الدول العربية « للعمل على ازالة القيود المفروضة على صادرات الضفة من المنتوجات الزراعية والبحث مع السلطات الاردنية في موضوع فتح فروع المصارف في القدس والضفة الغربية المغلقة منذ حرب حزيران » . الا ان رؤساء البلديات اصروا على عقد مؤتمر خاص بهم في بيت ساحور لسببين: (١) ان المقاطعة العربية تؤثر على مصالحهم الذاتية (٢) ان انعقاد المؤتمر من شأنه ان يعزز من هيبة الزعامة التقليدية